

سأل وزير الإسكان عن تدني الإنفاق وعدم تجاوزه 48٪ للمشاريع الإسكانية رغم توافر التمويل

## خالد المونس: افتعال أزمة «خور عبدالله» سوء نوايا.. وحكم «الاتحادية العراقية» ضرب بقرارات مجلس الأمن عرض الحائط



خالد المونس

مفعولها. وقال المونس إن حديثاً للحكم حملت نفساً بغيضاً تجاه الكويت ولغة

أكد النائب خالد المونس أن حكم المحكمة الاتحادية بعدم دستورية الاتفاقية الموقعة بين الكويت والعراق بخصوص تنظيم الملاحة البحرية بينهما في خور عبدالله بجانب ما حمله من ادعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة، فإنه يضرب بنظام الأمم المتحدة عرض الحائط، خاصة أن الاتفاقية تم توقيعها في 2012، وتم تصديقها من السلطة التشريعية في البلدين وأودعت لدى الأمم المتحدة، وعليه لا يجوز للمحكمة الاتحادية أو غيرها إبطال

لم تتغير، ونكرانا للجميل، فالكويت رغم الغزو العراقي الغاشم وقفت بجانب العراق ولا تزال تقدم حتى تاريخه المساعدات له. وشدد المونس على أن حيثيات الحكم تكشف كذلك سوء نوايا مفوض من الجانب العراقي تجاه الكويت وخطوات عملية للتخلص من الثوابت والاتفاقيات والتهلكا صارخاً للقوانين الدولية. وطالب المونس باستمرار التحركات الدبلوماسية والكويتية واتخاذ موقف حازم وواضح تجاه هذا الانتهاك العراقي المنكر، والعمل

بكل الوسائل المتاحة لطى هذا الملف وإيجاد حل نهائي ودائم لقضية الحدود البحرية بين البلدين وبما يمنع تجاوز الاتفاقيات المشتركة بين البلدين في المستقبل. وأشار المونس إلى أن افتعال أزمة خور عبدالله في هذا التوقيت الذي سبقته إساءات متكررة من سياسيين وبرلمانيين عراقيين للكويت وبخبر علاقات استفهام كبرى حول النوايا والمقاصد، داعياً مكتب مجلس الأمة إلى إصدار بيان باسم المجلس شديداً للهجة يستهجن

باشد العبارات حكم المحكمة الاتحادية الذي يعد كما أكدت باطلاً بطلاناً مطلقاً. من جانب آخر، وجه النائب خالد المونس سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الشؤون الإسكانية فالح الرقبة جاء كما يلي:

في عددها الصادر في 15 سبتمبر الجاري، في ردكم على سؤال برلماني، أن عدم توافر الميزانيات والتمويل والاعتمادات المالية أبرز العوامل التي تعيق تنفيذ المشاريع الإسكانية، بينما ذكرتم في رد على سؤال آخر نقلته الصحيفة في عددها نفسه، أن إجمالي المبالغ المصروفة على مشاريع الرعاية السكنية منذ بداية السنة المالية 2022-2023 حتى نهاية فبراير 2023 يبلغ 134 مليون دينار من أصل 280,3 مليون دينار

هي الميزانية المعتمدة، أي أن الإنفاق لم يتخط 48٪ من المعتمد. لذا يرجى تزويدي بالآتي: 1 - ما الأسباب التي جعلت الإنفاق متدنياً هكذا رغم توافر التمويل؟ وأين صرفت الاعتمادات المالية التي لم تنفق على المشاريع خلال السنوات الـ 5 الماضية؟ وما الخطط التي تعتمرون من خلالها تنفيذ المشاريع المطلوبة في التواريخ التعاقدية المزمعة؟ 2 - كم عدد المشاريع السكنية التي حظيت

بالتمول والاعتمادات المالية، وحالت أسباب دون تنفيذها وتسليم وحداتها إلى أصحابها من المواطنين المستحقين، خلال السنوات الـ 5 الماضية حتى تاريخ طرح هذا السؤال؟ مع بيان المعوقات التي تواجه هذه المشاريع، والجهات المسؤولة عن تأخير إنجازها والإجراءات التي اتخذتها المؤسسة في هذا الخصوص. 3 - تزويدي بوجه صرف المبالغ المعتمدة والمصروفة على مشاريع الرعاية السكنية خلال السنوات الـ 5 الماضية حتى تاريخ هذا السؤال.

طلب تزويده بصورة من قرار وقف بدلات المؤهلات العلمية

## ماجد المطيري: ما أسباب عدم وجود مبنى دائم للهيئة العامة للاتصالات؟



ماجد المطيري

بها حتى تاريخه واستنجا مفر لها هدراً للمال العام؟ 5 - يجب على المخلص في حالة الإفراج الجمركي عن الأجهزة اللاسلكية الواردة لدولة الكويت التوجه لمطار الكويت لإنهاء إجراءات الإفراج الجمركي لها، حيث لا يوجد سوى فرع واحد للهيئة بالمطار، فهل يعقل لمستورد البضائع الواردة بالمناقص البرية أن يحصل

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون البلديات والاتصالات فهد الشعللة نص على ما يلي:

1 - ما أسباب عدم وجود مبنى دائم للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات مع العلم أنه سبق أن خصصت ميزانية

مستقلة لإنشاء مبنى للهيئة، فما إجراءات وخطوات تنفيذ مبنى مواقف السيارات الخاص بها؟

2 - هل أصدرت الموافقات الخاصة بإنشاء مبنى الهيئة من جهات الدولة ذات الصلة ومنها بلدية الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الموافقات، وإذا كانت الإجابة بالنفي يرجى تزويدي بسبب عدم إصدار الموافقات حتى تاريخه؟ مع العلم أن هيئات أخرى أنشئت بتاريخ متزامن مع إنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وأنشئت مبان لها وانتقلت بالفعل لتلك المباني.

3 - هل طرح مشروع مبنى الهيئة المذكورة للمناقشة أمام الشركات والجهات المنفذة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بإجراءات المناقصة، وهل أخذت موافقات الجهات الرقابية عليها؟

4 - خصصت ميزانية للهيئة لإنشاء مبنى مستقل، وحيث أنها استأجرت مقراً لها ببرج الحمراء لمزاولة أعمالها، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من عقد إيجار المقر الحالي للهيئة، وقيمتها التعاقدية، وهل جدد العقد لمدد أخرى من عدمه، وهل يعد تراخي الهيئة في إنشاء المبنى الخاص

على الإفراج من داخل المطار والعودة مرة أخرى للمنفذ للإفراج عن البضائع المستوردة، فما أسباب عدم فتح فروع للهيئة بمناقص الدولة المختلفة سواء البرية أو البحرية أو الجوية؟

6 - أسباب استحواذ وزارة المواصلات على أربعة أدوار بالمبنى الخاص بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات ببرج التحرير (التك)، مع تزويدي بالقرار الصادر في ذلك الشأن والذي سمح باستحواذ الوزارة عليهم مع تزويدي بصورة ضوئية من كل المستندات المتعلقة بذلك، وهل تشغل وزارة المواصلات تلك الأدوار بصفة إيجار أو بصفة عطاء؟

7 - خطة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات المستقبلية بعد إلغاء تبعية إدارة الأمن السيبراني وصدور مرسوم بإنشاء (المركز الوطني للأمن السيبراني). 8 - صورة ضوئية من قرار وقف صرف بدل المؤهلات العلمية لأكثر من (200) موظف عامه تزويدي بالأسباب التي أدت إلى صدور ذلك القرار والرأي القانوني المتعلق به، مع تزويدي بكشف بأسماء الموظفين المشمولين بذلك القرار مرفق به المؤهلات العلمية الحاصلين عليها.

## عبدالكريم الكندري لتطبيق «تعارض المصالح»



عبدالكريم الكندري

الإفصاح التي أوضحتها اللائحة التنفيذية مع إخطار جميع أعضاء مجلس الأمة بدخول قانون تجريم تعارض المصالح حيز التنفيذ ضرورة أن يقوم النواب بالإفصاح عن حالات تعارض المصالح إن وجدت والتي قد تنشأ نتيجة ممارسة مهامهم من خلال هذه النماذج.

الخامسة من اللائحة التنفيذية على رئيس مجلس الأمة ان يفصح عن حالة تعارض المصالح لدى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وأن يقوم النواب بالإفصاح لدى رئيس المجلس، وذلك وفق نماذج يتم إعدادها بهذا الشأن.

قال النائب د.عبدالكريم الكندري انه بصدد اللائحة التنفيذية لقانون رقم 1 لسنة 2023 في شأن تعارض المصالح ونشرها يكون القانون قد دخل حيز التنفيذ، ولأن رئيس وأعضاء مجلس الأمة من المخاطبين بأحكام هذا القانون وفقاً للمادة الثانية منه، فقد أوجبت المادة

ذلك تأمل منكم إعداد نماذج

سأل عن إجراءات حل مشكلة بحيرات من مياه الصرف الصحي بالقرب من مدينة صباح الأحمد السكنية

## محمد المهان: هل أجريت دراسات جدوى لمشروع «المتر» تواكب التطور العمراني؟



محمد المهان

تواكب التطور العمراني، خلافاً للدراسات السابقة التي قدمت لهيئة مشروعات الشراكة، للتأكد من مدى حاجة تنفيذ الكويت لهذا المشروع في الوقت الحالي أو تأجيل تنفيذه؟ 4 - في حال تنفيذ المشروع، كم ستكون تكلفته الإجمالية التي اتخذت في مشروع السكك الحديدية؟ وما التاريخ المحدد لطرح المشروع؟ وجاء السؤال الثاني كما يلي:

1 - ما سبب تأخر تقديم العطاءات لمشروع مترو الكويت، والذي كان من المقرر البدء في تقديم العطاءات عام 2021؟ 2 - ما الإطار الزمني لإكمال المشروع؟ 3 - هل أجريت دراسات حديثة لجدوى المشروع

لكن آخر المعطيات المتوافرة تشير إلى توجه الدولة بشكل رسمي نحو إلغاء هذا المشروع المعلق منذ عام 2015، بسبب نتائج دراسات هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي خلصت إلى عدم جدواه الاقتصادية في الوقت الراهن.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 - ما سبب تأخر تقديم العطاءات لمشروع مترو الكويت، والذي كان من المقرر البدء في تقديم العطاءات عام 2021؟ 2 - ما الإطار الزمني لإكمال المشروع؟ 3 - هل أجريت دراسات حديثة لجدوى المشروع

وجه النائب د.محمد المهان سؤالين إلى وزيرة الأشغال العامة د.أماني بوقمان، جاء السؤال الأول منهما كما يلي: تعد الكويت، مقارنة بدول العالم، من أكثرها ازدحاماً نسبة وتناسباً بعدد مستخدمي الطرق.

ومن أسباب ذلك الضغط الحاصل على الطرق التي فاق معظمها طاقتها الاستيعابية، وترجع مشاريع بناء الطرق الحديثة، إلى جانب غياب ثقافة الاعتماد على النقل الجماعي لدى المواطنين.

ونتيجة لذلك، يكبد الازدحام المروري البلد خسائر مالية كبيرة بشكل سنوي، ويسهم في نشر المزيد من التلوث ورفق نسبة الانبعاثات

استفسر عن توفير مخازن احتياطية ومديونيات الوزارة وضبط الجوانب القانونية في التعاقدات

## عبدالله فهاد يطلب كشفاً مفصلاً بالأدوية والمستهلكات الطبية منتبهة صلاحية واستبدالها من الشركات الموردة



عبدالله فهاد

تسلمها؟ وهل توجد بدائل لها في الصيدليات المركزية والعامه والخاصة؟ وورد في السؤال الثالث ما يلي: أشار تقرير ديوان المحاسبة بشأن الرقابة على أعمال وزارة الصحة التي تضم رصيد حساب الديون المستحقة للحكومة والبالغ 34,435,974,000 دينار كويتي في 2022/3/31، كما أشار التقرير إلى تضخم رصيد حساب الديون المستحقة على الحكومة والبالغ 147,032,493,000 دينار كويتي في 2022/3/31، نتيجة تدني معدلات التحصيل وبقاء غالبية تلك الديون منذ سنوات مالية سابقة مفيدة على الشركات والأفراد دون تحصيل أي منها خلال السنة المالية 2021/2022.

لذا يرجى إفادتي بالإجابة عن الأسئلة التالية: 1 - هل أجريت دراسات لتوفير مخازن احتياطية ومديونيات الوزارة وضبط الجوانب القانونية في التعاقدات مع الموردین بما يكفل تلافی هذا الهدر مستقبلاً؟ وجاء في السؤال الثاني

لنائب فهاد إلى وزير الصحة د.أحمد العوضي ما يلي: تضمن تقرير ديوان المحاسبة بشأن الرقابة على أعمال وزارة الصحة، بلوغ نسبة إشغال المخازن 100٪ من الطاقة الاستيعابية في تخزين الأدوية والمستلزمات الطبية بجميع المخازن التابعة لإدارة المستودعات الطبية في صبحان والمستغلة من قبل الوزارة، مما ترتب عليه تأجيل تسلم 980 شحنة من الأدوية والمستلزمات الطبية الموردة من الشركات المتعاقدة مع الوزارة خلال السنة المالية 2021/2022.

لذا، يرجى إفادتي بالإجابة عن الأسئلة التالية: 1 - هل قامت الوزارة بتوفير مخازن احتياطية بديلة مستوفية جميع الاشتراطات والمعايير المطلوبة؟ 2 - هل تأجيل تسليم 980 شحنة من الأدوية والمستلزمات الطبية تسبب بأزمة نقص الأدوية التي تشهد بالبلاد حالياً؟ 3 - تزويدي بقائمة كاملة للأصناف التي تم تأجيل

وجه النائب عبدالله فهاد عدة أسئلة لوزير الصحة د.أحمد العوضي جاءت كالتالي:

تضمن تقرير ديوان المحاسبة بشأن الرقابة على أعمال وزارة الصحة عدة مخالفات تتعلق بوجود كميات كبيرة من الأدوية والمستهلكات الطبية منتبهة صلاحية بمخازن المستودعات الطبية بمنطقة صبحان وفي المستشفيات والمراكز الصحية دون اتخاذ الوزارة الإجراءات الجادة لاستبدال تلك الأدوية والمستهلكات من الشركات الموردة، ما أدى إلى استمرار ارتفاع رصيد تلك الأدوية والمستهلكات خلال السنة المالية 2022/2021 والبالغ قيمة ما أمكن حصره منها ما جملته 6,844,281,000 دينار كويتي، ما يعد هدراً للمال العام.

لذا، يرجى إفادتي بالإجابة عن الأسئلة التالية: 1 - تزويدي بكشف مفصلة لأصناف الأدوية والمستهلكات الطبية منتبهة الصلاحية بمخازن

تلك الوصفات، ومن المسؤول عن صرفها؟ 4 - هل اتخذت الوزارة الإجراءات القانونية اللازمة بشأن تلك الحالة والتحقق من مدى سلامة الأختام المذكورة واختصاصها بالأطباء ذوي الصلة؟ وجاء السؤال السابع والأخير كما يلي:

تضمن تقرير ديوان المحاسبة بشأن الرقابة على أعمال وزارة الصحة عدة مخالفات تتعلق بوجود حرة صرف للأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية بالعديد من الأجنحة العلاجية دون وجود وصفات طبية لها أو وفق وصفات طبية غير مستوفاة ببياناتها. إفادتي بالإجابة عن الأسئلة التالية: 1 - ما إجراءات الوزارة بشأن تداول المؤثرات العقلية ومضطرباتها لدى الجهات المختصة بذلك؟ 2 - هل يتم التأكد والتدقيق من قبل الوزارة على الوصفات الطبية التي يتم بموجبها صرف الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية؟

الكميات المتبقية من الوصفات الطبية التي تحتوي على المواد والمستحضرات المخدرة؟ وجاء في السؤال السادس ما يلي:

تضمن تقرير ديوان المحاسبة وجود أعداد كبيرة من الوصفات الطبية الرسمية المخصصة لأدوية المؤثرات العقلية بلغ عددها 29 وصفة معتمدة بصيدلية أحد المراكز مختومة بختم الأطباء ومعدة للصرف (فارغة) دون تعينه محتوياتها وحملت أرقاماً تبدأ من الرقم التسلسل 0512621 إلى 0512650 في محضر ضبط ملفات إدارة التفتيش رقم 22 ضم 731 المؤرخ 20/6/2021، ما قد يعرض تلك الأدوية ذات الخطورة للتلاعب أو الاختلاس. إفادتي بالإجابة عن الأسئلة التالية: 1 - يرجى تزويدي بكشف بأسماء الأطباء المسؤولين عن اعتماد تلك الوصفات؟ 2 - ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن تلك الواقعة؟ 3 - هل تم صرف أدوية (المؤثرات العقلية) بموجب

حصلوا على مكافأة الأعمال لأسباب أكثر من مرة؟ وبيان أسباب ذلك. 4 - ما إجراءات الوزارة نحو استرداد المبالغ التي صرفت لبعض الموظفين دون وجه حق؟ وجاء في السؤال الخامس كما يلي:

تضمن تقرير ديوان المحاسبة بشأن الرقابة على أعمال وزارة الصحة عدة مخالفات تتعلق بضعف نظم الرقابة الداخلية على الأدوية والمستلزمات الطبية البالغ جملة اعتماداتها في السنة المالية 2021/2022 ما قيمته 236,300,000,000 دينار كويتي وعدم تفعيل الآليات الرئيسية للرقابة والمتابعة لتلك المواد بأغلب المستشفيات والمراكز الصحية، وعليه يرجى إفادتي بالإجابة عن الأسئلة التالية: 1 - ما الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة في الرقابة على تداول المواد والمستحضرات المخدرة لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية؟ 2 - كيف يتم التخلص من

المستحقة على الوزارة للشركات والأفراد. 3 - ما أسباب تقاعس الوزارة عن تحصيل تلك المبالغ المستحقة لخزينة الدولة بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 1243 لسنة 2017؟ وجاء في السؤال الرابع لوزير الصحة ما يلي:

تضمن تقرير ديوان المحاسبة بشأن أعمال وزارة الصحة مخالفة جسيمة بشأن تكرار صرف مكافأة الأعمال الممتازة لبعض الموظفين بالوزارة مما ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغت قيمتها نحو 236,300,000,000 دينار كويتي بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 9 لسنة 2010 بشأن مكافأة الخدمات الممتازة. 1 - يرجى إفادتي بالإجابة عن الأسئلة التالية: 1 - ما أسباب تقاعس الوزارة عن تحصيل تلك المبالغ المستحقة لخزينة الدولة بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 1243 لسنة 2017؟ 2 - ما الأسباب التي جعلت الوزارة لا تقوم بتفعيل الآليات الرئيسية للرقابة والمتابعة لتلك المواد بأغلب المستشفيات والمراكز الصحية، وعليه يرجى إفادتي بالإجابة عن الأسئلة التالية: 1 - ما الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة في الرقابة على تداول المواد والمستحضرات المخدرة لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية؟ 2 - كيف يتم التخلص من